

الثقة المتبسة

المهندس سليمان هارون
نقيب المستشفيات في لبنان

في بداية عهد يعد بالتغيير، تألقت اول حكومة تماما وفق القواعد والاساليب التي كانت تنبثق عنها الحكومات في العهود السابقة.

التغييرات الكبيرة في التاريخ الحديث جاءت على يد رؤساء الدول الذين استطاعوا بفضل رؤيتهم وقوتهم الشخصية ان يفرضوا نظما عصرية امنت الاستقرار السياسي والسلم الاهلي والازدهار الاقتصادي في بلدانهم، ابرز الامثلة على ذلك : اتاتورك في تركيا ولي كوان يو في سنغافورة وديغول في فرنسا ودينغ زاو بينغ في الصين.

هؤلاء جميعا حكموا من خلال رجال ونساء آمنوا بالقيادة المتمثلة برئيسهم واقتنعوا بفكرها وعملوا على تنفيذ سياستها، سواء في الحكومة او في الحزب



الحاكم او في وظائف الدولة.

في جميع هذه الحالات التي ذكرنا، كان هناك خط واحد وواضح ومرجعية واحدة تدير دفة الحكم طالما هي في السلطة.

لا يوجد في التاريخ الحديث نمودجا عن دولة عصرية يتقاسم فيها السلطة عدة زعماء والقرارات فيها منوطة بالتوافق عليها بينهم جميعا في الوقت الذي يحتدم بينهم صراع على السلطة لا يعرف حدودا ولا يقيم وزنا الا سوريا، للمبادئ والقوانين والدستور.

فمن خطاب القسم الذي حيك بذكاء خارق فكتب بعبارات تسمح لكل فرد ان يفسرها وفق ما يريد، الى البيان الوزاري الذي قفز فوق كل الخلافات العقائدية والسياسية، فجاءت جملة مسطحة تحمل الف وجه ووجه، يشعر المواطن بانه ضحية حملة ترمي الى محاولة اخفاء الحقيقة الصعبة عنه، وان ما هو مطلوب منه هو ان يصدق ما يقوله الزعماء لانهم هم افهم منه وان بإمكانهم معالجة الامور مهما كانت صعبة وما عليه سوى الانتظار مطمئنا.

لن يتمكن الرئيس ميشال عون من تحقيق امنيته بالقضاء على الفساد وبناء دولة عصرية

مع هذه التركيبة الحالية، فما تبقى من صلاحيات لرئيس الجمهورية لا تمكنه من ذلك. لقد ولى زمن فؤاد شهاب حيث كان رئيس الحكومة "يگل جاكيتته" في حضرة رئيس الجمهورية، وحيث كان رئيس الجمهورية يعين رئيس الحكومة والوزراء وبالتالي يفرض رؤيته وفكره عليهم. ورئيس الجمهورية لم يعد بوسعه حل مجلس النواب اذا فشل في عمله التشريعي بل صار مجلس النواب يمدد لنفسه متى يريد "شاء من شاء وابى من ابى".

واذا كان هناك من يمّي النفس بقانون عصري للانتخابات فهو واهم. ففي الاصول، ان قانون الانتخابات يجب ان يسمح للمواطنين باختيار نوابهم من بين المرشحين وفق معايير تؤمن المساواة بين كل المواطنين. اما ما يحاول زعماءنا القيام به حاليا، فهو وضع قانون يسمح لهم مسبقا باختيار الناخبين الذين سوف يؤمنون وصول النواب الذين يعينونهم. وبالتالي، سواء تغير قانون الانتخاب ام بقي نفسه، فهو سوف يحافظ على حصة كل فريق ويعكس ما هي عليه موازين القوى حاليا وفق خطوط طائفية ان تغيرت قليلا على الارض فهي تبقى راسخة في الوجدان واصبحت تسري في دماننا.

وفي مطلق الاحوال، فاذا كان التوافق مطلوبا للتوصل الى قانون انتخاب يرضى عنه الجميع فهذا يعني ان كل شيء سيبقى على حاله لان احدا من الزعماء لن يوافق على قانون يزيله او يضعفه.

فالثقة التي نالتها الحكومة من مجلس النواب كانت مضمونة. فجميع القوى تقريبا ممثلة فيها ومن ثم فانه لزاما ان يمنح كل فريق الثقة للحكومة مجتمعة ولا يمكن منحها فقط لمن يمثله والا لكان فعل ذلك. ولكن السؤال هل يثق الوزراء بعضهم ببعض ؟.

فاذا لم تكن علاقتهم مبنية على الثقة، فالخشية ان تبني على سياسة المساومات وتبادل الخدمات كل ذلك على حساب المصلحة العامة.

في الحكومة وزراء جدد نجحوا في اعمالهم في القطاع الخاص وهم بمثابة دم جديد في جسم السلطة المترهل. الامل هو ان يفرضوا نمطا جديدا في التفكير والعمل وهم قادرون على ذلك لانهم اذكيا ومثقفون، ولا شك انهم يعلمون كيف يسيرون بين نقاط السياسة اللبنانية، وفي الوقت نفسه تسجيل اداء جيد في وزاراتهم. بمقدورهم ان يخلقوا حالة تقرب الناس والمجتمع المدني مجددا من مواقع القرار، وهو ما سوف يساعد هؤلاء الوزراء على اتخاذ القرارات الصحيحة.

ربما الهم هو ان ينالوا ثقة الناس فهي اكثر صدقا من ثقة المجلس النيابي . ووقعها سوف ينسحب على الحكومة كلها والعهد.

المواطنون في الانتظار فلا تخذلوهم. ربما تكون هذه هي الخطوة الاولى في رحلة الالف ميل والمدخل الذي يؤدي الى اصلاح واسع، او على الاقل في فتح كوة في جدار الاسمنت المسلح الذي يفصلنا عن الدولة العصرية التي تحترم مواطنيها.